PDF-XChange
Click to buy NOW!
www.tracker-software.com

دور الجباية في تمويل الخزينة العمومية وأثرها على الميزانية العامة والاقتصاد الوطني

د. يحياوي نصيرة – جامعة بومرداس-

ملخص

الخزينة هي صندوق الدولة و هي التي تتولى عملية تمويل كل نفقات الدولة ، لهذا تبحث دائما على مصادر مختلفة لتوفير مدا خيل معتبرة و كافية ، و من المداخل الهامة للخزينة هي الموارد الجبائية .

تقوم الإدارة الضريبية بفرض الضرائب و الرسوم على كل الأنشطة و الأشخاص و المؤسسات التي تعود حصيلتها إلى الخزينة فهي جبائية بالدرجة الأولى ،و أيضا تساهم في عملية توجيه النشاط الاقتصادي ، أي التحكم في النشاط الاقتصادي من جهة و تشجيع الأعوان الاقتصاديين على زيادة الاستثمار من جهة أخرى .

فإذا لاحظنا النظام الضريبي الجزائري لوجدنا أن مداخليه من الضرائب والرسوم قد تطورت و هذا مع الإصلاحات الضريبية التي تبنتها الجزائر ، لهذا تطورت حصيلة النظام الضريبي خاصة حاليا ، حيث نقوم هنا بدراسة مدى مساهمته و مقارنته بالموارد الجبائية الأخرى في تمويل خزينة الدولة و مدى فعاليته في تغطية نفقات الدولة ، لهذا سنتناول تعريف الخزينة و المهام الموكلة إليها و أيضا مختلف مصادر تمويلها و سنحلل دور النظام الضريبي في توفير الإيرادات للخزينة وأثره على الاقتصاد الوطني

مقدمة

تحتاج كل دولة في وضع ميزانيتها إلى الجباية التي تعتبر مصدر أساسي لمواردها وأهمها الجباية البترولية التي تتأثر بتغير أسعار البترول كما تستعمل هذه الميزانية في تغطية الإنفاق الحكومي للدولة. ونظرا لكون الضرائب عنصرا هاما في تمكين الدولة من تغطية النفقات والأعباء ذات المنفعة العامة للدولة، أصبحت في عصرنا الحديث أداة للتدخل الحكومي وتوجيه الأنظمة الاقتصادية، فهي تساهم في تمويل عجز الميزانية بشكل كبير.

لذالك تسعى الجزائر كغيرها من الدول النامية إلى خلق نظام جبائي فعال، يضمن لها تمويل ميزانيتها بمختلف الموارد الجبائية.

ففي سنة 1992، صدرت تعديلات (إصلاحات) بعد تفتح الدولة على النظام الاقتصادي الحر، أي تحرير التجارة الخارجية، وتحرير المؤسسات العمومية وهيكلتها، وكذلك التفتح عن النظام الخاص بعد أن كان نظامها الاقتصادي مخطط ، بهدف تفعيلها و رفع مساهمتها في تمويل الخزينة العمومية.

من مجمل ما سبق، يمكن حصر الإشكالية في التساؤل الرئيسي التالي:

ما هو دور وأثر الجباية على الخزينة العمومية والاقتصاد الجزائري

أولا: الخزينة العمومية : تعتبر الخزينة مؤسسة تقوم بتسيير أموال الدولة أي هي المسؤولة على جمع كل الموارد الحكومية مهما تعددت مصادرها و اختلفت كالضرائب ،الدومين، القروض العامة من جهة و تقوم بكل النفقات المسطرة في بنود الميزانية العامة (نفقات التسيير نفقات التجهيز)

من جهة أخرى، إضافة إلى هذه الوظيفة فان الخزينة لها مجموعة من الوظائف الأخرى التي تقوم بها.التي تجعلها تؤثر على الجهاز التمويلي للاقتصاد باعتبارها وسيط مالي بين السلطات التقديرية .

1 . تعريف الخزينة العمومية

1 .1 تعريف الخزينة العمومية : يصعب تحديد التعريف الدقيق للخزينة العامة و هذا راجع لمحتواها من جهة وتعدد أدوارها من جهة أخرى.

- الخزينة هي ممول للدولة و هي مصلحة الدولة التي تضمن حفظ أكبر التوازنات النقدية و المالية و ذلك بإجراء عمليات خزينة البنك و المحاسبة اللازمة لتسيير المالية العامة بممارسة نشاطات الرقابة ، التمويل و التحريك فيما يخص الاقتصاد و المالية

- الخزينة العمومية هي خدمة الدولة التي تنفذها الدولة طبقا لقوانين مالية، عمليات الصندوق و البنوك التي تقتضي تسيير المالية العامة التي تطبق علي مجموعة من النشاطات المالية.

2.1 **مهام الخزينة العمومية** :يمكن تلخيص مهام الخزينة العمومية **في** النقاط التالية :

أ- تسيير الأموال العمومية: إن الوظيفة التقليدية التي تقوم بها الخزينة هي تنفيذ مقتضيات الميزانية، كما تقوم بكل النفقات المسطرة في بنود الميزانية العامة [1]

[1] -حسين الصغير ، دروس في المالية و المحاسبة العمومية ، دار المحمدية العامة الجزائر 1999 ص 159

(نفقات التسيير و نفقات التجهيز) بمختلف أبوابها و تحرص على احترام مستوى التوازن العام المرتقب من طرف القانون المالي.

ب- تسير توازن الصندوق: كما نعلم أن كل أموال الخزينة العمومية مودعة في حساب خاص لدى البنك المركزي . وهو الحساب الذي يسجل مجموع موارد الدولة و نفقاتها و بالتالي يعطي صورة عن التغيرات التي تطرأ على وضعية صندوقها ويقتضي تسيير توازن الصندوق أن تقوم الخزينة ببعض الوظائف المصرفية التي تضمن لها موارد مالية مؤقتة تتلخص هذه الوظائف فيما يلي

ج-ودائع الخزينة: تقوم الخزينة بنفس الدور الذي تقوم به البنوك التجارية فتجمع الودائع للإطلاع. بحثا وراء الحصول على مساعدات تساعدها على تسيير صندوقها مع احترام مبدأ الحسابات الدائنة أي أنها لا تسمح لعملائها بالسحب على الكشوف. وتصل الودائع إلى الخزينة العامة من أربعة مصادر

- ودائع الجمهور: كل الأفراد و المؤسسات تستطيع فتح حسابات بالشيك عند الخزينة العمومية. و حساب الشيك البريدي يعتبر من أهم الحسابات المفتوحة في الخزينة العامة . وعن طريق هذا الحساب تصل كل الأموال المودعة بالشيك البريدي إلى الخزينة العامة.

- ودائع القطاع العام : تقوم كل مشروعات القطاع العام بإيداع قسم مهم من موجداتها في الخزينة العامة سواء إنتاجية أو مالية.

- ودائع الميزانيات الملحقة: يودع أموال الميزانيات التابعة.أي ميزانيات بعض الأجهزة الإدارية التي تقوم بمهام معينة ذات طبيعة إنتاجية ، دون أن يكون لها الاستقلال المالي و الإداري مثل الإذاعة و التلفزيون و المؤسسات الخدمية .

- ودائع الجماعات المحلية: يجبر قانوني البلدية و الولاية مختلف الجماعات المحلية على إيداع أموال ميزانيتها في حساب خاص بالخزينة العامة المحلية على إيداع أموال ميزانيتها في حساب خاص بالخزينة العامة.

ح- إصدار السندات:تقوم الخزينة العمومية بإصدار سندات مطبوعة مخصصة للجمهور و سندات على الحسابات الجارية مخصصة للبنوك والمؤسسات المالية وهذا لزيادة مواردها و الادخار الوطني.

د- طلب سلفات من البنك المركزي :تستطيع الخزينة العامة أن تطلب قروض من عدة أنواع : قروض على الحساب الجاري للخزينة العامة ، قروض تعاقدية، اكتساب البنك المركزي سندات الدولة،خصم البنك المركزي للسندات.

وهكذا نرى أن أ تسيير توازن صندوق الخزينة العمومية يتطلب من هذه الأخيرة بأن تقوم بعدة مهام ذات طبيعة مصرفية تؤدي إلى خلق العملة.

ه.*الإشراف على الجهاز المصرفي والمالي*[2] : تشرف الخزينة العمومية بجانب البنك المركزي على الجهاز المصرفي في إطار السياسة الاقتصادية التي تخططها الدولة ويتمثل هذا الإشراف في كل المبادرات التي تقوم بها الخزينة العامة لتؤثر على

[2] -خبابة عبد الله ، الاقتصاد المصرفي ، مؤسسة شباب الجامعة 2008 ، ص 142

وضعية الجهاز البنكي كإصدار السندات الحكومية، و إجبار البنوك على الاكتتاب وتحديد شروط عمليات الإصدار.

* مشاركتها في الهيئات الإدارية لمؤسسات القطاع العام.

* تقديم إعانات استثمارية للمؤسسات الإنتاجية.

* مد ا لمؤسسات الإنتاجية بالقروض المتوسطة و الطويلة الأجل

* حق وصايتها المباشرة على السوق المالية (البورصة).

1-3- مصادر تمويل الخزينة العمومية : هناك مصادر عديدة لتمويل خزينة الدولة من بينها

أ – المصادر العادية:وهي إيرادات ينص عليها قانون المالية سنويا و بانتظام...

- عائدات ممتلكات الدولة.

- إيرادات الدومين العام :وهي عبارة عن مجموعة الأموال المنقولة والعقارية التي تملكها الدولة ملكية عامة.

- إيرادات الدومين الخاص:وهي عبارة عن مجموع الأموال العقارية و المنقولة التي تملكها الدولة ملكية خاصة.

- إيرادات الدومين المالي:وهو ما تملكه الدولة من سندات مالية وفوائد القروض ويعتبر أهم مصدر لخزينة الدولة

-الضرائب و الرسوم: وهي إيرادات تحصل عليها الدولة من الضرائب المفروضة على الخواص إلى جانب الرسوم الجمركية المفروضة على ما يصدر وما يستهلك.

- الجباية البترولية: وهي المفروضة على ما يصدر من البترول من سونطراك نحو الخارج.

ب – المصادر غير العادية: وهي مبالغ مالية تظهر في ميزانية الدولة بشكل غير منتظم و هي.

-القروض العامة: تحصل عليها الدولة باللجوء إلى الأفراد و البنوك و في نفس الوقت قد تكون داخلية أو خارجية.

- الإعانات: و هي مساعدات تقدمها الدولة الغنية للدول الفقيرة نتيجة تعرضها لكوارث طبيعية.

- الغرامات الجزافية: تفرضها السلطات العامة على الجناة و أصحاب المخالفات و تحصل نقدا.

- الإصدار النقدي : التمويل بالتضخم و تلجأ إليه في حالة استثنائية عندما تصبح الكتلة النقدية أقل من السلع والخدمات.

2- دور الخزينة العمومية:

2-1- الخزينة طرف وممول للدولة :إن دور الخزينة هو تنفيذ عمليات متعلقة بالإيرادات والنفقات.فالإيرادات هي إيرادات الضرائب، إيرادات الجمارك، إيرادات المؤسسات العمومية، الجباية البترولية وهذه العمليات الجارية سواء بعنوان الميزانية العامة والميزانية الملحقة لخدمة وفائدة الدولة. أما النفقات فهي بعنوان الحساب الخاص للخزينة تسحب من الخزينة.كما تقوم مديرية الخزينة بتقديم الإيرادات و النفقات في بداية السنة.وعندما تكون الإرادات غير كافية

بتغطية النفقات ،تقوم المديرية باختيار تمويل لذلك العجز بالقروض أو تقوم بتشجيع الادخار أو تكوين نقدي الذي يعتبر عنصر مهم للسياسة المالية للدولة. وهكذا تعمل الخزينة في الكثير من الأحيان كأنها مؤسسة مصرفية (بنك) تلجأ كثيرا إلى الاقتراض للحصول على موارد مالية، وفي نفس الوقت تمنح القروض . و المستفيدون من تحويلات هذه القروض هم الجماعات المحلية كالمستشفيات ، صناديق التأمين ، الفلاحون ، المؤسسات الوطنية.

2-2-الخزينة تعالج العجز المؤقت: في حالة ما إذا وجد اختلال في الخزينة أي عدم التوازن في الإيرادات

و النفقات فالدولة تبذل قصارى جهدها لسد الفراغ و لا يمكن تجسيد ذلك في الواقع إلا بموارده الخاصة المتمثلة في :

أ- *الأموال الخاصة* : عوض توجه الخواص إلى البنوك يمكنهم التوجه إلى الخزينة و ذلك بفتح حسابات الإيداع وهذه الإيداعات مدفوعة اختيارا من هؤلاء الخواص وذلك بدفع المبالغ على شكل سيولة . و من جهة أخرى إيداعات سددت في الحساب الجاري البريدي التي تتعهد أيضا بدفع مبلغ على شكل سيولة للخزينة العمومية .

ب- الخزينة صراف وممول لدولة: إن دور الخزينة هو تنفيذ عمليات الخزينة المتعلقة بالإيرادات والنفقات فالإيرادات هي إيرادات الضرائب، إيرادات الجمارك، إيرادات المؤسسات العمومية، التعويضات الموجود، التعويضات

اللاحقة، الجباية البترولية هذه العمليات الجارية سواء بعنوان الميزانية العامة أو الميزانية الملحقة لخدمة وفائدة الدولة أما النفقات فهي بعنوان الحساب الخاص للخزينة تسحب من الإيرادات، كما تقوم مديرية الخزينة بتقديم الإيرادات والنفقات في بداية السنة وعندما تكون الإيرادات غير كافية لتقدير النفقات تقوم المديرية باختيار تمويل لذلك الموجز بالقروض أو تقوم بتشجيع الادخار أو تكوين نقدي الذي هو عنصر مهم للسياسة المالية للدولة.

وهكذا تعمل الخزينة في الكثير من الأحيان كأنها مؤسسة مصرفية (بنك) حيث تلجأ كثيرا إلى الاقتراض للحصول على موارد مالية وفي نفس الوقت تمنح القروض والمستفيدون من تحويلات هذه القروض هم الجماعات المحلية، المستشفيات، صناديق التامين، الفلاحون، المؤسسات الوطنية.

ج-الخزينة تعالج العجز المؤقت: في حالة ما إذا وجد اختلال في الخزينة أي عدم التوازن في الإيرادات والنفقات، فالدولة تبذل قصارى جهدها لسد الفراغ ولا يمكن تجسيد ذلك في الواقع إلا بموارده الخاصة المتمثلة في:

- الأموال الخاصة Les fonds propres de trésor : عوض توجه الخواص إلى البنوك يمكنهم التوجه إلى الخزينة وذلك بفتح حسابات الإيداع وهذه الإيداعات مدفوعة اختيارا من هؤلاء الخاص وذلك بدفع مبالغ على شكل سيولة ومن جهة أخرى إيداعات سددت في الحساب الجاري البريدي التي تتعهد أيضا بدفع مبلغ على شكل سيولة للخزينة العمومية، وهذه لأموال غرضها الإدماج داخل محيط الخزينة

- أذونات الخزينة: Les bons du trésor :هي قروض على المدى القصير وتسمى بالدين العائم على خلاف الدين المتجمد الذي تودع سنداته على

المدى الطويل، لا توجد في الجزائر سوى أذونات الخزينة التي تصدر تحت حسابات جارية مع العلم أنها واجبة الاكتساب من طرف هيئات ومؤسسات القرض.

- *بنك الإيداع*: بنك الإيداع في الجزائر هو الذي ينفرد بمهمة طبع النقود وبتفويض من الدولة .و تتمثل عملية منح السلف للخزينة و تلجأ الدولة إلى هذه العملية إلا في حالة ما لم تجد العمليتان السابقتان نفعا .لأن طبع النقود بدون زيادة في الدخل القومي يؤدي إلى التضخيم و يؤدي بالتالي إلى مشاكل اقتصادية.

ثانيا: تحصيل وتقديرات الضريبة في الجزائر: يمكن تلخيص و تقدير البيانات الخاصة بالتحصيل الضريبي في الجزائر فمايلي: **الوحدة: م د ج**

	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
الجباية البترولية	1 169.6	964.5	942.9	1 285.0	1 485.8	2267.8	2 714.0	2 711.8	4 003.6	2 327.7
ميزانية الجباية البترولية	720.0	840.6	916.4	836.1	862.2	899.0	916.0	973.0	1 715.4	1 927.0
ايرادات السيولة	449.6	123.9	26.5	448.9	623.6	1 368.8	1 798.0	1 738.8	2 288.1	400.674
الإيرادات العادية	373.0	444.4	493.0	562.9	603.8	664.8	745.5	786.8	983.6	1171.7
الضرائب المباشرة	82.3	99.2	113.7	125.5	145.2	168.4	240.3	259.5	331.8	462.8
الضريبة على الدخل	34.3	44.7	51.6	59.9	74.9	82.8	95.0	122.7	151.9	180.4
ضرائب اخرى	15.7	18.0	19.1	19.9	21.2	22.8	26.9	35.9	42.0	48.5
IBS	32.2	36.4	42.9	45.6	49.0	62.6	118.3	97.4	133.5	229.0
ضرائب اخرى مباشرة	01	0.1	0.1	0.1	0.1	0.1	0.1	3.5	4.5	4.8
رسم على الطابع	16.2	17.0	19.0	19.3	19.6	19.6	23.5	28.1	33.9	36.0
التسجيل	4.0	4.9	6.3	6.6	7.5	9.1	10.8	13.2	14.5	15.6
الطابع	12.2	12.2	12.7	12.7	12.1	10.5	12.7	14.9	19.4	20.3
الضرائب على الاعمال	172.2	184.3	219.1	235.6	272.2	312.4	334.4	347.2	429.8	472.6
رسم على القيمة المضافة لمنتوج البترول	11.2	10.5	10.3	10.0	9.3	9.4	7.1	13.0	10.9	9.8
رسم على القيمة المضافة	48.2	54.2	66.9	69.0	83.2	95.3	114.5	123.9	154.6	190.0
رسم على القيمة المضافة على	56.9	61.7	79.5	93.3	117.8	135.1	137.6	170.5	221.9	234.8
TIC	25.0	25.7	32.5	32.6	30.0	33.8	34.4	34.7	37.4	35.3
TPP	26.9	28.2	29.9	30.7	31.9	38.8	40.6	4.1	0.4	0.7
رسوم اخرى							0.1	1.1	4.7	2.1
الضرائب الغير مباشرة	0.5	0.4	0.7	0.7	0.7	0.8	1.0	0.9	1.2	1.1
انتاج الحمارك	90.4	104.3	128.5	143.4	137.0	143.4	113.4	132.7	163.9	172.5
انتاج المصالح	6.5	35.1	7.9	34.4	25.2	15.9	28.4	13.5	17.1	18.8
انتاجات اخرى للميزانية	4.9	4.1	4.1	3.9	3.9	4.3	4.6	4.9	5.9	8.0
ايرادات عامة	1 542.6	1 408.9	1 435.9	1 847.9	2 089.6	2 932.6	3 459.5	3 498.6	4 987.2	3 499.4
ايرادات عامة خارج FRR	1 093.0	1 285.0	1 409.4	1 398.9	1 466.0	1 563.8	1 661.5	1 759.8	6 699.0	3 098.7

المصدر: وثائق خاصة من وزارة المالية الجزائرية جوان 2010

إيـــــــرادات 2009

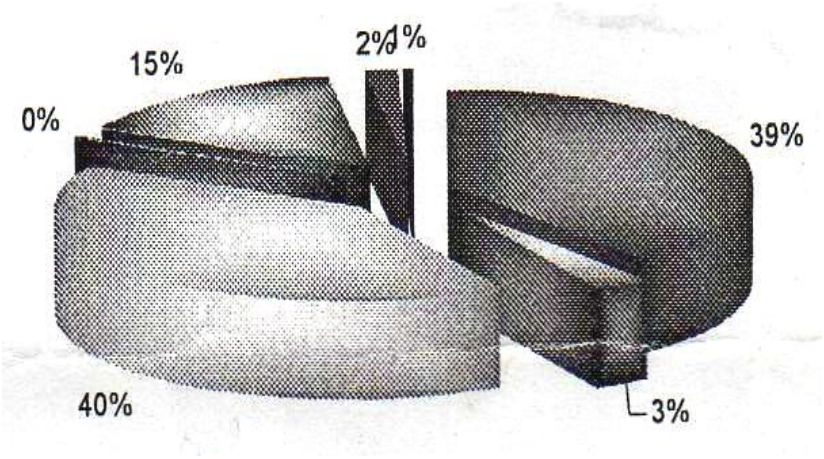

- ضرائب مباشرة
- رسم على الطابع
- ضرائب غير مباشرة
- انتاج الجمارك
- انتاجات أخرى من الميزانية

إيرادات 2008

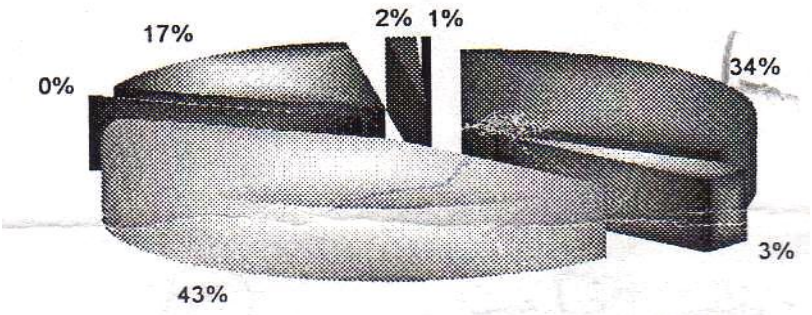

- ضرائب مباشرة
- رسم على الطابع
- إنتاج الجمارك
- ضرائب غير مباشرة
- انتاجات أخرى من الميزانية

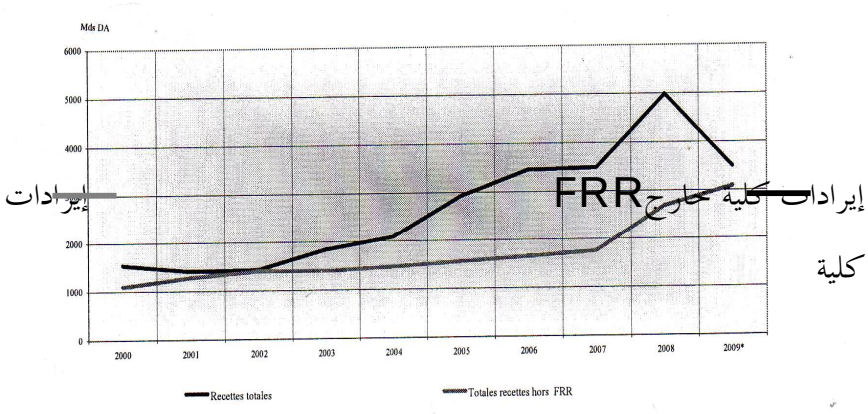

إيرادات كلية خارج FRR

إيرادات كلية

ميزانيـــــــة الدولـــــــة

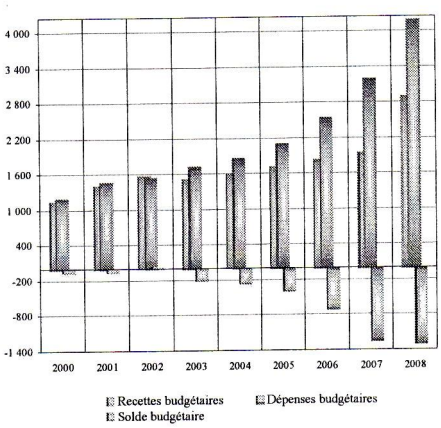

ميزانية الإيرادات:

إيرادات ميزانية

نفقات الميزانية

رصيد الميزانية

2008	2007	2006	2005	2002	2001	2000

إيرادات الميزانية	1138.9	1 400.9	1 570.3	1 719.8	1 835.5	1 951.4	2 895.2
النفقات	1 199.8	1 471.7	1 540.9	2 105.1	2 543.4	3 194.9	4 188.4
رصيد الميزانية	-60.9	-70.9	29.4	- 385.3	- 707.9	-1 243.6	-1 293.2

الجدول رقم 2 الوحدة: م د ج 2

المصدر :. وثائق خاصة من وزارة المالية الجزائرية

إيرادات الدولة:

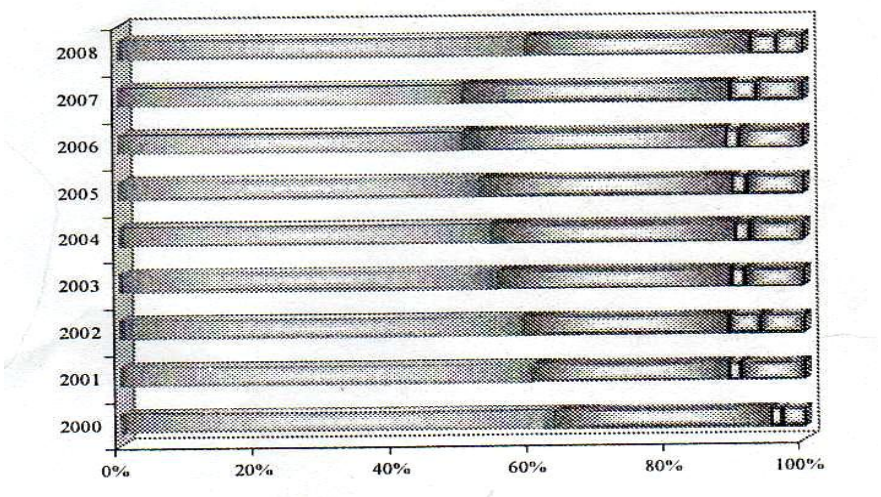

-جباية بترولية - إيرادات جبائية

- إيرادات غير جبائية – إيرادات أخرى

الجدول رقم 3 **الوحدة: م د ج**

2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	
2895.2	1951.4	1835.5	1719.8	1599.3	1520.5	1570.3	1400.9	1138.9	ايرادات الميزانية
1715.4	973.0	916.0	899.0	862.2	836.1	916.4	840.6	720.0	جباية بترولية
958.3	769.1	714.3	645.2	576.2	520.9	478.2	404.2	362.4	ايرادات جبائية
113.6	75.3	29.6	28.3	28.9	28.1	72.8	21.2	16.5	ايراداتغير جبائية
107.9	134.1	175.6	147.3	132.0	135.4	102.9	134.8	40.0	ايرادات اخرى

المصدر :. وثائق خاصة من وزارة الملية الجزائرية

الجدول رقم 4: نفقات الميزانية

الوحدة: م د ج

2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	
4188.4	3194.9	2543.4	2105.1	1859.9	1730.9	1540.9	1471.7	1199.8	نفقات الميزانية
2290.4	1642.7	1452.0	1232.5	1241.2	1163.4	1038.6	1037.7	881.0	نفقات التوظيف
1898.0	1552.2	1091.4	872.5	618.7	567.5	502.3	343.0	318.8	نفقات التجهيز

المصدر :.وثائق خاصة من وزارة الملية الجزائرية

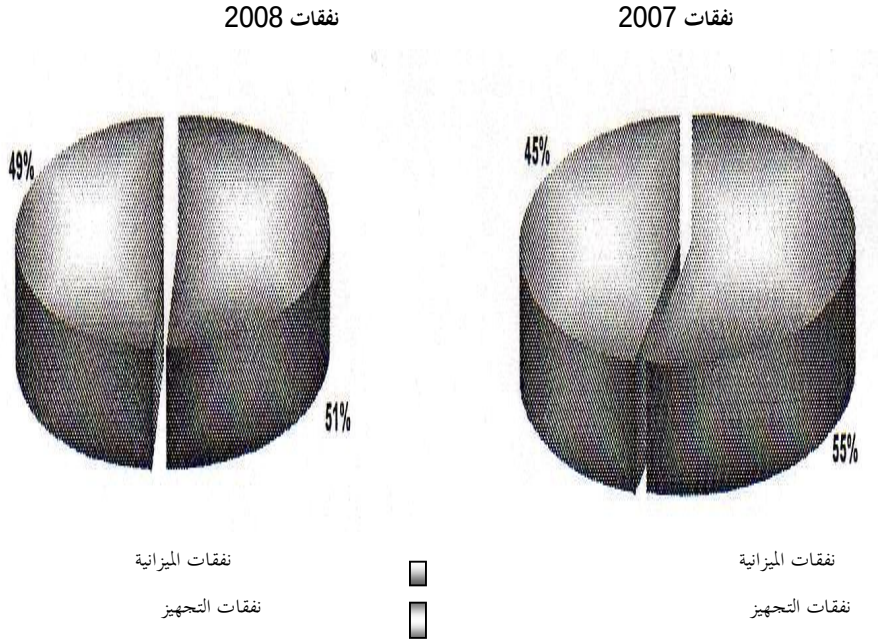

- من خلال الجدول رقم3 قدرت الإيرادات من الجباية البترولية في سنة 2000 بـــ 720 مليون دج، بينما الإيرادات الجبائية العادية في نفس السنة بـــ 362.4 مليون دج كما بلغت الإيرادات المحصلة غير الجباية و الإيرادات الأخرى المتعلقة بمشاركة الدولة على التوالي 16.5 مليون دج، 40 مليون دج لتحل إيرادات الميزانية الكلية في سنة 2000 إلى 1138.9 مليون دج لتزداد الإيرادات المحصلة من الجباية البترولية من سنة 2001 إلى غاية 2002 بقيمة 76.3 مليون دج، لتعاود الانخفاض في سنة 2003 بقيمة 80 مليون دج

و هنا الانخفاض لم يؤثر على إيرادات الميزانية الكلية بل ازدادت من سنة إلى أخرى فقد قدرت في سنة 2001 بـــ 1400.9 مليون دج و هذا

ناتج عن زيادة في التحصيلات الجبائية العادية التي قدرت في سنة 2001 بـــ40402 مليون دج و أيضا الإيرادات غير الجبائية بـــ 21.2 مليون دج بالإضافة الأخرى التي ارتفعت إلى 134.8 مليون دج بقيمة كبيرة كما نلاحظ الإيرادات الميزانية الكلية في سنة 2003 إلى غاية 2008 قدرت الزيادة بـــ.1374.7 مليون دج.

كما نلاحظ من خلال الجدول رقم 4 أن النفقات الميزانية ترتفع من سنة إلى أخرى فقد قدرت في سنة 2000 بـــ 1199.8 مليون دج و ذلك لان نفقات التجهيز و التوظيف قدرت على التوالي بـــ 881 مليون دج، 318.8 مليون دج لتزداد الارتفاع في سنة 2001 إلى غاية 2008 بقيمة نفقات التجهيز و التوظيف.

أما فيما يخص رصيد الميزانية فنلاحظ من خلال الجدول رقم 2 أن الرصيد سالب في سنتين 2000 و 2001 على التوالي بـــ60.9 مليون دج و 70.9 مليون دج و ذلك لان النفقات الخاصة بالتجهيز و التوظيف اكبر من التحصيلات الجبائية، لكن في سنة 2002م نلاحظ أن الرصيد موجب يقدر بـــ 29.4 مليون دج و هذا راجع إلى أن التحصيلات الجبائية أكثر من 1570.3 مليون دج اكبر من نفقات التجهيز و التوظيف بـــ 1540 مليون دج.

ففي سنة 2004 قدرت بـــ 1599.3 و النفقات بـــ 1859.9 مليون دج نلاحظ أن النفقات اكبر من التحصيلات أدى إلى عجز في الخزينة

العمومية يقدر بـــ 210.4 مليون و هذا العجز مستمر حتى سنة 2008م الذي يقدر بـــ 1293.2 مليون دج

إيرادات الميزانية	المبلغ
الإيرادات العادية	
إيرادات جبائية	
201-001-إنتاج الضريبة المباشرة.....	367.800.000
201-002- إنتاج الرسم على الطابع.....	32.700.000
إنتاج الضريبة الخاصة بالواردات و البترول....	946.200.000
201-003- الرسم على القيمة المضافة	259.200.000
201-004-إنتاج الضرائب الغير مباشرة.....	1.500.000
المجمـــــــــــــــــــوع	1.468.400.000
الإيرادات الأخرى	
إيرادات أخرى.....	132.500.000
المجمـــــــــــــــــــوع	132.500.000
المجمـــــــــــــــــــوع الايرادات العادية	279.300.000
الجباية البترولية	
201-011- الجباية البترولية.....	1.835.800.000
مجمـــــــــــــوع الإيرادات الكليـــة	2.115.100.000

المصدر :.وثائق خاصة من وزارة الملية الجزائرية

بناءا على معطيات السنوات السابقة فان الإيرادات التقديرية الكلية لسنة 2010 المستخرجة من الجريدة الرسمية لـــ31 ديسمبر 2009م، فنلاحظ من

الجدول رقم 5 أن الإيرادات قدرت بـــ 2.115.100.000دج و هذه الإيرادات مرتفعة مقارنة بالسنوات السابقة فمثلا في سنة 2008 قدرت بـــ 2.290.400.000دج .

فمثلا في الإيرادات التقديرية الجبائية المباشرة المحققة بالضريبة عل الدخل الإجمالي و الضريبة على أرباح الشركات قدرت 367.800.000دج .

أما الإيرادات التقديرية الخاصة بالرسم على القيمة المضافة على المنتجات البترولية و المنتوجات الواردة بـــ 496.200.000دج و هي مرتفعة مقارنة لسنة 2009 التي قدرت بـــ 199.8 مليون دج ، اما فيما يخص TVA على الصادرات فقدرت بـــ59.200.000دج و هي ايضا ارتفعت مقارنة بالسنوات السابقة مثلا في سنة 2009 بلغت 234.8 مليون دج .

أما الإيرادات التقديرية المتعلقة بالجباية البترولية لسنة 2010 فقد قدرت بـــ 1.835.800دج مقارنة بسنة 2009 التي بلغت 19270 مليون دج و هي منخفضة بسبب انخفاض سعر البترول.

من خلال الجدول رقم 1 قدرت التحصيلات من الدخل الإجمالي الخاص بالأجر في سنة 2000 بـــ 34,3 مليون دج ليزداد بقيمة 10,4 مليون دج في سنة 2001 ، كما نلاحظ أن التحصيلات من الدخل الإجمالي الخاص بالرواتب تزداد من سنة إلى أخرى على التوالي بقيمة (6,9 مليون دج , 8,3 مليون دج ، 15 مليون دج ، 7,9 مليون دج ، 12,2 مليون دج ، 27,7

مليون دج ، 29,2 مليون دج) ، لترتفع من سنة 2008 إلى سنة 2009 بقيمة 28,5 مليون دج .

أما بالنسبة التحصيلات من الدخول الأخرى من الأرباح الصناعية والتجارية ، الأرباح المهن الحرة ، المداخيل الفلاحية .. إلخ ، فقد قدرت هذه التحصيلات في سنة 2000 بـــ 15,7 مليون دج لتزداد تدريجيا من سنة إلى أخرى ، ففي سنة 2001 ارتفعت بقيمة 3,7 مليون دج ، لتصل في سنة 2008 إلى زيادة تقدر بـــ 24 مليون دج ، أما بالنسبة لسنة 2009 فقد بلغت قيمة تحصيل الدخول الأخرى إلى 48,5 مليون دج .

أما فيما يخص التحصيلات من أرباح الشركات من في سنة 2000 قدرت بـــ 32,2 مليون دج لتصل في سنة 2001 إلى 36,4 مليون دج ، وتزداد بقيمة ضئيلة إلى غاية 2005 لتصل إلى 62,6 مليون دج ، ونتيجة للرقابة الجبائية الصارمة ارتفعت التحصيلات من الأرباح الشركات في سنة 2006 بقيمة 118,3 مليون دج ، لتنخفض سنة 2007 بقيمة 20,9 مليون دج ، ويعود ذلك إما للتهرب الضريبي ، أو نقص في الأرباح أو أسباب أخرى ليعاود الارتفاع في سنتين أخيرتين : 2008 بقيمة 133,5 مليون دج وسنة 2009 بقيمة 229 مليون دج .

أما فيما يخص نسبة هذه التحصيلات من الضرائب المباشرة 34 % في سنة 2008 وبنسبة 39 % في سنة 2009 ، أما فيما يتعلق بالضرائب الغير المباشرة فتبلغ قيمة الرسم على القيمة المضافة للمنتجات البترولية لسنة 2000

، إلى 11,2 مليون دج لتنخفض تدريجيا إبتداءا من 2001 إلى غاية 2006 بقيمة 3, 7 مليون دج لترتفع في السنة الموالية بقيمة 13 مليون دج ، وتعاود الانخفاض في السنتين المواليتين 2008 ، 2009 على التوالي :10,9 مليون دج ، 9,8 مليون دج ، أما التحصيلات الخاصة بالرسم على القيمة المضافة للواردات فهي ترتفع بقيمة معينة من سنة إلى أخرى ففي السنة 2000 قدرت بـــ 48,2 دج أما في سنة 2001 ارتفعت بقيمة 5 مليون دج وارتفاع مستمر ليصل في سنة 2009 إلى 135,8 مليون دج أما فيما يخص التحصيلات الخاصة بالرسم على القيمة المضافة للصادرات فهي ترتفع أيضا من سنة إلى أخرى وقدرت في سنة 2000 بـــ 56،9 مليون دج ، ونلاحظ أن هذه القيمة هي الأكبر من 48,2 مليون دج لتحصيل الرسم على القيمة المضافة للواردات المتحصل عليها في نفس السنة إذ وصلت قيمة التحصيلات من الرسم على القيمة المضافة للصادرات في سنة 2009 إلى 234,8 مليون دج أما فيما يخص نسبة هذه التحصيلات من الضرائب غير المباشرة فهي تساهم في الخزينة بنسبة 43 % .في سنة 2008 وفي سنة 2009 بنسبة 40 % فيما يخص التحصيلات من الجباية البترولية بلغت في سنة 2000 بقيمة 1169,6 مليون دج وهي مرتفعة مقارنة التحصيلات الجباية العادية التي تقدر في سنة 2000 بـــ 82,8 مليون دج وبالتالي فإن الدولة تعمد بنسبة كبيرة على الجباية البترولية في تحصيل إيراداتها .

ثالثا : أثر الجباية البترولية على الميزانية العامة والاقتصاد الوطني:

يبدو تأثير الجباية البترولية على اقتصاديات الدول مهما كانت سواء دول متقدمة أو متخلفة، ومهما كان النشاط المعتمد فيها، نشاط بترولي أو غير ذلك، وكما نعرف أن الدول المتخلفة تعتمد في مواردها على الجباية البترولية كمورد أول وذلك بما يزخر به اقتصادها من موارد بترولية متنوعة، نجد منها الجزائر، وسوف نرى تأثير الجباية البترولية على ميزانية الدولة الجزائرية والنفقات العامة من خلال الجداول التالية :

1: أثر الجباية البترولية على ميزانية الدولة : قبل أن يتم التعرف على أثر الجباية البترولية على ميزانية الدولة نعرج أولا على الميزانية العامة للدولة.

1.1الميزانية العامة للدولة:

أ. تعريف الميزانية العامة للدولة:تعتبر الميزانية سجلا يتضمن توقعات السلطة التنفيذية لما ستنفقه أو ما تحصله من مبالغ خلال مدة زمنية، وهذا سوف يتم إيضاحه من خلال مختلف تعاريف ميزانية:

التعريف الأول: الميزانية وثيقة مصادق عليها من طرف السلطة التشريعية المختصة، تحدد نفقات الدولة وإيراداتها خلال فترة زمنية معينة[3].

التعريف الثاني: الميزانية هي وثيقة عامة، مصادق عليها من طرف البرلمان، تهدف لتقدير النفقات الضرورية، لإشباع الحاجات العامة والإيرادات اللازمة لتغطية هذه النفقات، عن فترة مقبلة عادة ما تكون سنة[4].

[3]-حسين مصطفى حسين، المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر ،1999 ، ص 75.
[4]-محمد عباس محرزي، اقتصاديات المالية العامة، الطبعة الثالثة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2008ص 317.

ب.خصائص الميزانية العامة : تتصف الميزانية بعدد من الخصائص والصفات نجد منها[5]:

- إن للميزانية صفة التقدير لكونها تنطوي على موافقة السلطة التشريعية (البرلمان) على تقدير مجموع النفقات والإيرادات السنوية.

للميزانية صفة التحديد السنوي الزمني، وهو ما نعرفه عموما باسم سنوية - -

- الميزانية لأنها توضع عادة لمدة سنة، وبالتالي موافقة السلطة التشريعية عليها تقترن بمدة السنة ذاتها.

- للميزانية صفة ايلاء (الأولوية) النفقات على الإيرادات وأخذ التدابير المتخذة في ظل الفكر التقليدي، ويرون أن تبرير ذلك ناجم عن ضالة دور الدولة وقيامها بالنفقات اللازمة لسير المرافق العامة، والتي يمكن الاستغناء عنها، بينما تتسع سلطة الدولة في الحصول على الإيرادات اللازمة لتغطية النفقات.

ج-مبادئ الميزانية العامة :نعني بها المبادئ التي تحكم تحضير الميزانية العامة ونجد فيها:

- مبدأ السنوية: ويقضي هذا المبدأ بأن مدة سريان الميزانية هي اثنا عشر شهرا أي سنة كاملة، وموافقة الجهة التشريعية سنويا عليها ولا يشترط أن تبدأ السنة المالية مع السنة الميلادية.

- مبدأ وحدة الميزانية: ويقضي هذا المبدأ بأن تدرج كافة عناصر الإيرادات العامة وعناصر الإنفاق العامة في بيان واحد دون تشتتها في بيانات مختلفة.

- مبدأ العمومية: يتركز هذا المبدأ على إدراج كافة الإيرادات والنفقات العامة في ميزانية واحدة، وتقوم على عدم جواز خصم النفقات أي مصلحة من

[5]-منتدى المهندس الجزائري،06: 03-02-2010/14 www.ingdz.com

إيراداتها، وعدم تخصيص موارد أي دولة للميزانية الإجمالية التي تذكر فيها النفقات والإيرادات.

- مبدأ عدم التخصيص: المقصود به ألا يخصص نوع معين من الإيراد لإنفاق حصيلته على نوع معين من الإنفاق كما لو خصص إيراد الرسوم الجامعية على تغطية المصروفات الخاصة بالجامعية، وتتجه أساليب المالية العامة الحديثة إنكار مبدأ التخصيص والأخذ بمبدأ عدم التخصيص للأسباب التالية:

إذا قلت حصيلة الإيراد المخصص ينتج عن ذلك قصور في الخدمة المخصص لها هذا الإيراد، وإذا زاد الإيراد يؤدي إلى الإسراف في الإنفاق المخصص له هذا الإيراد من المفروض أن يوجه للإنفاق العام و يتحدد طبقا لدرجة إلحاح الحاجات العامة للمجتمع والعمل على إشباعها طبقا لدرجة إلحاحها وأن توجه الإيرادات جميعها دون تخصيص لإشباع هذه الحاجات طبقا لترتيب أولوياتها

- مبدأ التوازن: ومعناه أن تتساوى جملة الإيرادات العامة مع جملة النفقات العامة، وتأسيسها على ذلك فلا تعتبر الميزانية محققة لمبدأ التوازن إذا زاد إجمالي النفقات العامة عن إجمالي الإيرادات العامة فهذا يعبر عن وجود عجز في الميزانية، وكذلك في حالة زيادة الإيرادات العامة عن النفقات العامة يعبر هذا عن وجود فائض في الميزانية.

ح. أهمية الميزانية العامة: تظهر أهمية الميزانية العامة في مختلف النواحي الخاصة ،من الناحية السياسية والاقتصادية.

- من الناحية السياسية: تعتبر الميزانية وسيلة ضغط يستعملها البرلمان للتأثير على الحكومة، سواء من حيث تعديلها أو حتى رفضها حتى تضطر الحكومة لإتباع نهج سياسي معين تحقيقا لبعض الأهداف السياسية والاجتماعية.

- من الناحية الاقتصادية: تعكس الميزانية العامة في دول كثيرة الحياة الاقتصادية والاجتماعية في مجتمعات هذه الدول، فهي أداة تساعد في إدارة وتوجيه الاقتصاد القومي، حيث لم تعد الميزانية أرقاما وكميات كما كانت في المفهوم التقليدي، بل لها آثار في كل من حجم الإنتاج الوطني، وفي مستوى النشاط الاقتصادي بكافة فروعه وقطاعاته.

الميزانية العامة تؤثر في القطاعات الاقتصادية، فغالبا ما تستخدم الدولة الميزانية العامة لإشباع الحاجات العامة التي يهدف الاقتصاد إلى تحقيقها.

فالعلاقة قوية بين النشاط المالي والأوضاع الاقتصادية بكل ظواهرها من تضخم، انكماش، وانتعاش، بحيث يصبح من المتعذر فصل الميزانية العامة عن الخطة الاقتصادية، وخاصة بعد أن أصبحت الميزانية أداة من الأدوات لتحقيق أهداف الخطة الاقتصادية.

رابعا : أثر الجباية البترولية على ميزانية الدولة تعتبر الجباية البترولية موردا أساسيا تعتمد عليه الدولة لتغطية كافة نفقاتها، وسيتم إظهار هذا الأثر من خلال الجداول والأشكال البيانية التي تبين لنا مدا مساهمة الجباية البترولية في ميزانية الدولة. لذا قمنا بتقسيم الجدول الذي يبين لنا مدى مساهمة الجباية البترولية في ميزانية الدولة حسب فترتين:

الفترة الأولى : تمتد من 1995-2000 الفترة الثانية: تمتد من 2001-2009

1- الفترة ا ما بين 2000/1995

جدول يبن: مساهمة الجباية البترولية في ميزانية الدولة من 1995-2000

الوحدة: مليار دينار جزائري

السنوات	الجباية البترولية	الجباية العادية	الجباية الكلية	حصة الجباية البترولية بـــ %
1995	333,15	244,61	580,76	57,88
1996	507,84	290,62	798,46	63,60
1997	507,77	317,11	887,88	57,18
1998	378,72	342,57	721,29	52,50
1999	560,12	348,75	908,87	61,62
2000	720,00	373,15	1093,15	65,86

المصدر: وزارة المالية (المدرية العامة للضرائب)

قدرت إيرادات الجباية البترولية سنة 1995 بـــ 333,15 مليار دينار، ثم ارتفعت عام 1996 لتبلغ 507,84 مليار دج بنسبة 63,60% من إجمالي الإيرادات، وبعدها خلال سنوات 1997، 1998، انخفضت إيرادات الجباية العامة وذلك بانخفاض الجباية البترولية إلى 378,72 مليار دينار جزائري سنة 1998 وذلك بانخفاض عن السنة التي قبلها بـــ 129,05 مليار دينار جزائري وفي المرحلة الثالثة ارتفعت مجددا الإيرادات الجبائية نتيجة زيادة إيرادات الجباية البترولية حيث بلغت سنة 2000: 720,00 مليار دينار أي بنسبة 65,86% من إجمالي الإرادات وذلك راجع إلى ارتفاع أسعار البترول وارتفاع حجم الإنتاج الجزائري للبترول خلال هذه الفترة حيث كانت الزيادة بين السنتين 1999- 2000 تقدر بـــ 159,88 مليار دينار جزائري أي بنسبة تغير تقدر بـــ 28,54% وخلال هذه السنة، نلاحظ إرتفاع في مداخيل االميزانية إلى 1138,9مليار دج، مقارنة بسنة 1999 التي قدرت بـــ950,5 مليار دج. أي إرتفاع يقدر بـــ 188,4مليار دج في مداخيل الميزانية نتيجة

إرتفاع نسبة الجباية البترولية، أما إيرادات الجباية العادية لسنة 2000 ، سجلت معدل إجمالي 362,4 مليار دينار جزائري، والتي لا تغطي إلا 30% من نفقات الدولة التي قدرت بـــ 1199,8 مليار دج

الشكل يبن: منحنى مساهمة الجباية البترولية، العادية، الكلية في ميزانية الدولة بين 1995 -2000.

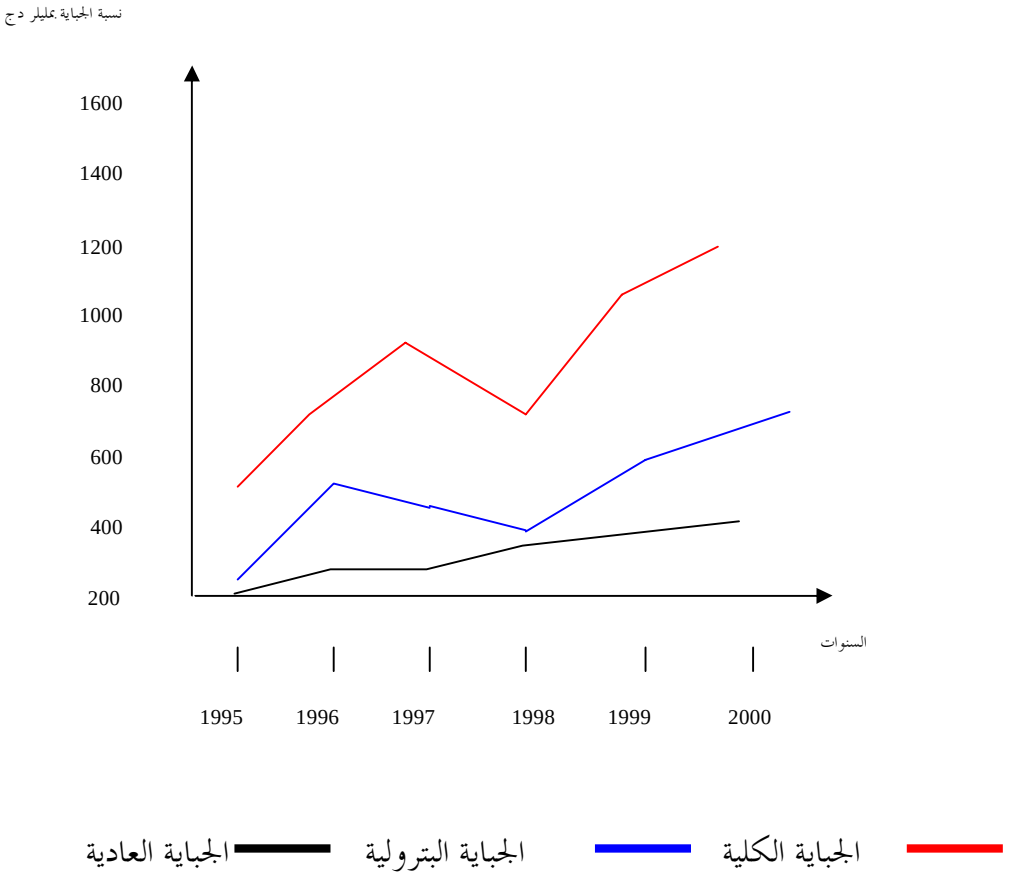

الفترة II ما بين 2001-2009

الجدول رقم (08): مساهمة الجباية البترولية في ميزانية الدولة من 2001 إلى 2009 **الوحدة** : مليار دينار جزائر ي:

السنوات	الجباية البترولية	الجباية العادية	الجباية الكلية	حصة الجباية البترولية بـــ %
2001	840,60	444,49	1285,09	65,41
2002	916,40	493,09	1409,49	65,01
2003	836,06	562,88	1398,94	59,76
2004	862,20	603,77	1465,97	58,81
2005	899,00	664,80	1563,80	57,48
2006	916,00	745,56	1661,56	55,12
2007	973,00	786,75	1759,75	55,29
2008	1715,40	983,63	2699,03	63,55
2009	1927	1171,7	3098,7	62,20

المصدر: وزارة المالية (المديرية العامة للضرائب 2010

خلال سنة 2001 حافظت الجزائر على جزء كبير من مكاسبها، في مجال التوازنات الكبرى بتحقيق أكبر من 6,5 مليار دج، كمدا خيل خلال الرباعي الأول لـــ 2001، ومتوسط سعر يقدر بـــ 25 دولار للبرميل، فقد شهد العالم حدثا تاريخيا الذي أصاب الولايات المتحدة الأمريكية في 11 سبتمبر، أين إرتفعت على إثره الأسعار، وزاد الطلب على النفط العربي، نظرا للتخوف الدولي من المجازفة، مما جعل النتيجة المحققة من طرف الجباية على المحروقات

تكون أكبر من المتوقع، هذا ما جعل فائض في الخزينة، وفي سنة 2002، وصل سعرالبرميل إلى 25.31 دولار، وبلغت عائدات الجباية البترولية للجزائر 942,9مليار دج. حيث أدخل إلى صندوق ضبط الموارد ما قيمته 26,50 مليار دج، وهو صندوق أنشأته الدولة الجزائرية بحيث يوضع فيه الفرق بين التقدير وحقيقة الجباية البترولية، والذي وضع خصيصا لتفادي أي تقلبات اقتصادية. في سنة 2003 شهد العالم الحدث الأكثر أهمية وتأثير على الأوضاع الإقتصادية، حيث غزت قوات الإحتلال الأمريكي أرض العراق، وعلى إثر هذا الحدث، إرتفعت أسعار النفط العربي، وصل في متوسطه سنة 2003 إلى 28,89 دولار، وقد بلغت الإيرادات النفطية للدولة 1285 مليار دج، أي ما يقارب 84% من الإيرادات العامة، بحث وكان نصيب الموارد العادية 562,9 مليار دج، بينما في سنة 2004 بلغت إيرادات الجباية البترولية 1485,7 مليار دج، وضع منها 623,6 مليار دج في صندوق ضبط الموارد. أما في سنة 2005، فقدرت الجباية البترولية ما قيمته 2267,8 مليار دج، أي ما يقارب نسبة 77,98 % لإجمالي الإيرادات، وضع منه 1368.8مليار دج، في صندوق "FRR". في حين بلغت الجباية العادية 664,80مليار دج، وفي سنة 2006 بلغت الجباية البترولية 2714,00 مليار دج، منها 1798 مليار دج وضعت في صندوق FRR (صندوق ضبط الموارد)، في حين وصلت الجباية العادية 745,56 مليار دج، وهذه القيمة إرتفعت مقارنة بـــ 2005، أين كانت 664,80 مليار دج، وفي سنة 2007، بلغت الجباية البترولية 2711,80 مليار دج، والتي كانت تغطي نسبة 84,87 مليار دج من نفقات الدولة، التي بلغت خلال هذه السنة 3194,9 مليار دج.

بينما خلال سنة 2008 ارتفعت إيرادات الجباية البترولية، حيث وصلت حتى 4003,6 مليار دج، منه 2288,159 مليار دج وضعت في صندوق FRR، حيث وصلت نسبة مساهمة الجباية البترولية في إيرادات الميزانية إلى 63,55 % من إجمالي إيرادات الميزانية، وفي سنة 2009 إنخفضت إيرادات الجباية البترولية إلى 2327,7 مليار دج، أي بنسبة 1675,9 مليار دج مقارنة مع سنة 2008، وذلك لتراجع أسعار البترول. ونلاحظ من خلال الميزانية التقديرية لسنة 2010 أن الإيرادات التي تعتمد عليها الدولة لوضع ميزانيتها هي إيرادات الجباية البترولية التي وصلت إلى 1 835 800 000دج على غرار الإيرادات العادية التي وصلت إلى 1 245 700 000دج (الملحق رقم).

خامسا: أثر الجباية البترولية على الاقتصاد الوطني والتنمية الاقتصادية

1- مساهمة الجباية البترولية في الاقتصاد الوطني من خلال هذا الجدول، سيتم التعرف على مدى مساهمة الجباية البترولية في إنعاش الإقتصاد الوطني

الجدول رقم 09 : مساهمة الجباية البترولية في الاقتصاد الوطني **الوحدة**: مليار دج

السنوات مدا خيل الميزانية	2004	2005	2006	2007	2008	2009
الجباية العادية	603,77	664,80	745,56	786,75	983,63	1171,7
الجباية البترولية	862,20	899,00	916,00	973,00	1715,40	1927

المصدر: وزارة المالية (المديرة العامة للضرائب)

بلغت المداخيل الجبائية النفطية الفعلية 1715,40 مليار دج في سنة 2008 مقابل 973,00 مليار دج خلال سنة 2007، بالذكر أن توقعات قانون المالية لسنة 2008 الخاصة بالمداخيل النفطية كانت قد راهنت على عدد أقل بكثير، ويعود هذا الارتفاع الكبير للفائض الجبائي المحصل على عدد أقل بكثير، ويعود هذا الارتفاع الكبير للفائض الجبائي المحصل عليه سنة 2008 بصفة خاصة إلى ارتفاع الأسعار العالمية للنفط، حيث وصل سعر البرميل في سنة 2008 إلى 130$ للبرميل، غير أن الجباية الحقيقية الشاملة فقد قدرت بـــ 54003 مليار دج .....1715,4 مليار دج تدخل في إطار ميزانية الدولة في حين أن الفارق المقدر بـــ 1228,8 مليار دج يتم إيداعه في صندوق ضبط الموارد، والذي ارتفعت موارده إلى 3215 مليار دج في بداية سنة 2008 بعد أن كانت 2931 مليار دج في بداية سنة 2007 وبلغت مداخيل الضريبة المباشرة النفطية 1102,4 مليار دج سنة 2007 بالنسبة لسوناطراك و296,6 مليار دج لشركاتها، في حين بلغت الضريبة على الأجر 211 دج.

2- الجباية البترولية وتمويل التنمية الاقتصادية: من خلال هذا الجدول يوضح مدى مساهمة الجباية البترولية في تحقيق وزيادة التنمية الاقتصادية

الجدول رقم (10): تطور عائدات الجباية البترولية ما بين 2003-2009. الوحدة: مليار دج

البيان	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
إجمالي إيرادات الجباية (عادية + بترولية)	1398,94	1465,97	1563,80	1661,56	1759,7	2699,03	3098,1
إيرادات الجباية البترولية	836,06	862,20	899,00	916,00	973,0	1715,40	1927
نسبة إيرادات الجباية البترولية من إجمالي الإيرادات	%59,76	58,18	57,60	55,12	55,2	63,53	62,20

المصدر: وزارة المالية (المديرية العامة للضرائب)

قد بات من الضروري على الدول أن تتدخل في تمويل التنمية الاقتصادية وخاصة أن البلدان المتخلفة التي تتسم بندرة رأس المال الذي يعتبر صلب التنمية الاقتصادية، وقوامها، إن نقص رأس المال ينجر حتما عنه ضعف الاستثمارات الذي يجعل سرعة التطور الاقتصادي ضعيفة، و لم تجد الدول النامية بدائل أمام هذه الوضعية، إلا اللجوء إلى الاقتراض الأجنبي المتزايد لتمويل مشاريعها الاقتصادية والاجتماعية وقد تبين ما لهذه الإجراءات من عواقب وخيمة على شتى الميادين، ومع مرور الزمن توسعت مهام الدولة وخاصة سياستها المالية العامة التي نمت هي الأخرى وتطورت، أهم أساليبها الجبائية بهدف تغطية النفقات العامة، وتحقيق التوازنات الكبرى ومن ثم إيجاد تنمية اقتصادية متجانسة ومتوازنة.

إن صفة الجبر التي تتميز بها الجباية (الضرائب بمختلف أنواعها) إضافة إلى كونها بدون مقابل (إلا بعض الرسوم)، تؤهلها أن تكون الوسيلة المفضلة لجلب الموارد المالية اللازمة لتغطية النفقات العامة وتمويل الاستثمارات.

وتبرز كفاءة الضريبة كوسيلة مالية محبذة لإسهامها الكبير في تغطية نفقات الهياكل القاعدية، كما أن الضريبة تؤدي إلى تطوير القطاعات التي تتميز بإنتاج ضعيف بزيادة نفقات الاستثمار وتوجيهها نحو القطاعات العاجزة.

نلاحظ من الناحية الكمية أن الجباية البترولية تطورت على النحو الذي يوضحه الجدول التالي:

3- الجباية البترولية والنفقات العامة:

من المنطقي في الميزانية العامة، أن النفقات التي تصرفها الدولة تقابلها أو تغطيها إيرادات تحصل عليها، وتختلف هذه الإيرادات من دولة إلى أخرى، حسب ظروفها الاقتصادية وإمكانياتها، فالجزائر مثلا النسبة الأكبر من إيراداتها تأتي من الجباية البترولية تفوق الـــ 60%، مما يدفع إلى البحث عن العلاقة بين هذه الأخيرة والنفقات العامة من الميزانية العامة في الجزائر، ويمكن توضيح ذلك من خلال الجدول أدناه:

الجدول رقم (11): نسبة تغطية الجباية البترولية للنفقات العامة

الوحدة: مليار دج

السنة	النفقات	الجباية البترولية	نسبة التغطية %
1995	561,8	336,15	59,83
1996	724,6	496,00	68,45
1997	845,2	564,77	66,82
1998	876,2	378,56	43,20
1999	961,7	560,12	58,24
2000	1178,1	720,00	61,11
2001	1321,0	840,60	63,63
2002	1580,6	916,4	57,97
2003	1690,2	862,2	51,01
2004	1891,8	836,06	44,19
2005	2052,0	899,00	43,81
2006	2453,0	916,00	37,34

المصدر: ONS: الديوان الوطني للإحصاء.

من خلال هذه الجداول نصل إلى

أن نسبة تغطية الجباية البترولية للنفقات نسبة معتبرة جدا، فخلال الفترة (2006-1995) انحصرت نسبة التغطية ما بين 37,34% و 68,45% وهي معقولة كون الجباية البترولية أهم مورد لإيرادات الدولة، نتيجة لأن صادرات المحروقات مثلا سنة 2006 قيمة 53,61 مليار دولار وإجمالي الصادرات مليار دولار، أي بنسبة 97,93%

كما عرفت النفقات العامة تزايدا مستمرا، وكان سبب ذلك هو مخطط الإنعاش الاقتصادي الذي انتهجته الحكومة ابتداء من سنة 1999 وهو الذي يمكن أن يفسر هذا الارتفاع في النفقات، والذي يحدد سنة 2006 بمبلغ 7 مليار دولار أي ما يعادل 520 مليار دينار حسب مؤشرات البنك المركزي وارتفاع أسعار البترول المتواصل الذي بلغ 51,28 دولار للبرميل في مارس 2005 واستمر الارتفاع في بلوغه سنة 2008 إلى 130 دولار للبرميل وسنة 2008 بلغ 140 دولار للبرميل وحاليا 2010 هو: دولار للبرميل في 2006 اترفع الإنفاق الحكومي ليصل 2453,0 مليار دينار في حين كانت الإيرادات تبلغ 3385,70 مليار دينار وبالتالي تحقيق فائض قدره 932,7 مليار دينار

الخاتمـــــة

بعد إنهائنا من هذا الموضوع،وسعيا منا للوصول إلى النتيجة التي ارتكزت عليها دراستنا، تبين لنا أن الهدف الأساس الذي تسعى الدولة لتحقيقه هو تغطية النفقات المتزايدة باستعمال طريقة فرض الرسوم والضرائب.

وبما أن البترول ومختلف المحروقات هي الأكثر توفرا في الجزائر، كونها تشكل من صادراتها، ولذلك وضع له قانون خاص، يسمى بقانون المحروقات الذي يحدد كل ما يتعلق بحساب الرسوم، تواريخ التسديد، عقوبات التأخير عن تسديد النسب المستحقة من قبل الدولة، ومن الملاحظ ارتباط الجباية البترولية من جهة أولى بالميزانية العامة للدولة، حيث تقوم الدولة بفرض ضرائب إضافية في حالة عدم كفاية الميزانية لتغطية النفقات المتوقعة.

لقد تبين لنا مدى مساهمة الجباية البترولية في تمويل الخزينة، ومن جهة ثانية ارتباطها بأسعار البترول من خلال تأثيرها على الدخل البترولي، وفي حالة انخفاض أسعار البترول، الدولة لا تستطيع تمويل قطاع المحروقات كونه يحتاج إلى مبالغ كبيرة جدا، وهذا ما يستدعي القيام بشراكة أجنبية من طرف مؤسسة سونا طراك، ومن جهة ثالثة، ارتباط الجباية البترولية بالإنفاق الحكومي،حيث توجه الإيرادات المحققة لتغطية النفقات المحتملة، فرغم تمييز الميزانية العامة للدولة بقاعدة عدم تخصيص الإيرادات، فهي تقوم بجمع عوائد الجباية العادية وغير العادية، ومن ثم تقوم بتوزيعها على مختلف النفقات

كما أننا من خلال بحثنا هذا، توصلنا إلى مجموعة من النتائج وهي:

النتائج المتوصل اليها

- للجباية البترولية دور كبير في تمويل خزينة الدولة، أي ما يفوق عن 50% من مجموع الإيرادات السنوية المحققة.
- للجباية البترولية دور كبير وفعال في الإنفاق الحكومي الجزائري، رغم تمييز الميزانية بقاعدة عدم تخصيص الإيرادات.
- للجباية البترولية أهمية بالغة في الاقتصاد الوطني، بحيث تساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية.

بالنظر إلى النتائج المتوصل إليها من خلال الدراسة، فإننا نوصي ببعض الاقتراحات التي من شأنها أن تساهم في تطوير عملية اتخاذ القرارات وأهمها:

1. على الدولة البحث عن إيرادات أخرى كون إيرادات الجباية البترولية غير ثابتة وغير مستقرة من سنة لأخرى.
2. لا يمكن فصل البترول عن الأسواق العالمية، وإنما يمكن عقد عقود بيع مع مؤسسات أجنبية، ويكون أتفاق مسبق على الأسعار.
3. البحث عن موارد أخرى تغطي النفقات الحكومية للدولة، وذلك بتوسيع الدائرة الاقتصادية.

المصادر و المراجع

1- حسين الصغير ، دروس في المالية و المحاسبة العمومية ، دار المحمدية العامة الجزائر 1999

2 www.djl.info/marder 05/01/2010 /14

3 Med Kabtane " Le Reason puplique" office des publications,page 102

4- خبابة عبد الله ، الاقتصاد المصرفي ، مؤسسة شباب الجامعة 2008

5 -حسين مصطفى حسين، المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر ،1999

6-محمد عباس محرزي، اقتصاديات المالية العامة، الطبعة الثالثة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2008

7- منتدى المهندس الجزائري،06: 03-02-2010/14 www.ingdz.com

8- خبابة عبد الله ، الاقتصاد المصرفي ، مؤسسة شباب الجامعة 2008 ،